

Distr.
GENERAL

CCPR/C/SR.1350
6 May 1997
ARABIC
Original: FRENCH

العهد الدولي الخاص
بالحقوق
المدنية والسياسية



اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

الدورة الحادية والخمسون

محضر موجز للجلسة ١٣٥٠

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الاثنين ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد آندو

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٤٠ من العهد (تابع)

تقرير خاص لبوروندي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

ويرجى أن تقدم التصويبات بوحدة من لغات العمل. كما يرجى عرض التصويبات في مذكرة، مع إدخالها على نسخة من المحضر ذاته. وينبغي أن ترسل التصويبات في غضون أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Official Records Editing Section, room E.4108, Palais des Nations, Geneva.

وستدمج أي تصويبات ترد على محاضر الجلسات العلنية للجنة في هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعد نهاية الدورة بأمد وجيز.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ٤٠ من العهد (البند ٤ من جدول الأعمال) (تابع)

تقرير خاص لبوروندي (CCPR/C/98) (تابع)

- ١- بناء على دعوة من الرئيس، احتل الوفد البوروندي مقاعده أمام طاولة اللجنة.
- ٢- الرئيس دعا الوفد البوروندي إلى الرد على الأسئلة التي وجهها أعضاء اللجنة شفويا في الجلسة السابقة.
- ٣- السيد ماكنغا (بوروندي) قال إنه يود أولا وقبل كل شيء، الإعراب عن امتنانه لكافة أعضاء اللجنة الذين أبدوا اهتمامهم بمعرفة الوضع الحقيقي في بوروندي، وبإيجاد وسائل للمساهمة في إعادة هذا الوضع إلى حالته الطبيعية من وجهة نظر حقوق الإنسان. ونظرا للضيق الشديد للوقت الذي مُنح للوفد البوروندي للرد على أسئلة اللجنة قد لا تتلقى جميعها ردا فوريا. ومع ذلك، فإن الوفد البوروندي أحاط علما بكافة الأسئلة، ومن الممكن تقديم إضافة للردود بعد التشاور مع السلطات المختصة.
- ٤- وأضاف قائلا إن بعض أعضاء اللجنة اعتبروا التقرير الخاص (CCPR/C/98) مختصراً أكثر من اللازم. ولذا أكد للجنة ألا تعتبر ذلك دلالة على إهمال السلطات البوروندية التي تصورت ببساطة أن التقرير الخاص ينبغي أن يقتصر على أسئلة معينة محددة.
- ٥- وقال لقد وُجّه سؤالٌ بشأن الحياة اليومية في بوروندي من زاوية حقوق الإنسان والحياة السياسية بوجه عام. وأوضح في هذا الصدد أن الوضع الحالي مختلف تماما عن الوضع الذي كان سائدا خلال الشهور التي أعقبت اغتيال رئيس الدولة السيد ندادي وعديد من معاونيه في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. ففي ذلك الوقت كان أداء المؤسسات في حالة شلل. أما اليوم فإن الحكومة البوروندية تعمل على الرغم من الصعوبات العديدة التي تصطدم بها، وتبذل جهودها من أجل السيطرة على آثار الأزمة التي بدأت في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وهناك في الوقت الحالي برلمان في البلد كما أن المؤسسات القضائية تؤدي دورها. إلا أن عددا من المشاكل الملازمة للمجتمع البوروندي والتي كان يتعين إيجاد حل لها في ظل النظام الذي أقيم بعد انتخابات حزيران/يونيه ١٩٩٣ لم يتسن تسويتها بعد، نظرا للاطاحة بذلك النظام. واليوم عادت بوروندي إلى الوضع الذي كانت عليه قبل ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٣ وهو وضع النزاع بين الهوتو والتوتسي، وقال إن الجيش يتألف بصفة أساسية من أعضاء من الأقلية التوتسي مما يجعل العرق الذي يشكل الأغلبية يشعر بالانزعاج وتنغيص العيش. وأضاف أن أحد أعضاء اللجنة أجرى مقارنة بين الوضع في جنوب افريقيا والوضع السائد في بوروندي. لذا أوضح السيد ماكنغا في هذا الصدد أنه على عكس ما يحدث في بوروندي فإن الأقلية التي كانت تتولى السلطة في جنوب افريقيا أدركت عجزها عن إدارة الموقف. أما السلطات البوروندية فتبذل من ناحيتها جهودا كبيرة من أجل إرساء العدالة في البلد. ومع ذلك فإن الأثرياء يقاومون

من أجل المحافظة على امتيازاتهم في حين يكافح الآخرون من أجل الحصول على نصيبهم. كما تبذل الحكومة جهودها لإحداث التغييرات اللازمة، بلا عنف أو مفاجأة. لكن الوسائل التي بحوزتها ضعيفة وهي في حاجة كبيرة إلى مساعدة من المجتمع الدولي. وتأمل الحكومة في حضور ممثلين للمجتمع الدولي إلى البلد لا في بوجمبورا فقط وإنما في المقاطعات أيضا.

٦- وفيما يتعلق باقتسام السلطة، أكد السيد ماكنغا للجنة أن الحكومة تنظر في هذه المسألة. وقد عمل رئيس الدولة الذي أعقب السيد ندادي، وهو السيد نتارياميرا على إقامة حكومة وحدة وطنية تضم ممثلين لمختلف الأحزاب السياسية بما فيها حزب المعارضة الرئيسي، بل إن ممثلا للحزب الأخير عيّن رئيسا للوزراء. إلا أن هذه الحكومة أطيح بها أيضا. واليوم تتشكل الحكومة البوروندية من ممثلين لتسعة أحزاب سياسية من الـ ١٢ حزبا الذين يضمهم البلد. وقال إنه على هذا النحو، نرى أن السلطات مهتمة بأن تُشرك في إدارة السلطة أكبر عدد ممكن من الأحزاب، بما في ذلك أحزاب المعارضة.

٧- بيد أن هذه الإرادة تصطدم للأسف بمقاومة معينة، لا سيما من داخل القوات المسلحة والقضاء الذين ينتمي الجزء الأساسي من أعضائهم إلى الأقلية التوتسية. وإلى النزاع الإثني أيضا، يعود "وقف" بعض التحقيقات التي بدأ إجراؤها في البلد. وأشار السيد ماكنغا إلى أن الحكومة أتهمت بتيسير عدم المعاقبة. وأكد للجنة في هذا الصدد أنها لا تفعل ذلك، وأضاف أن الحكومة منذ أن تسنى لها ممارسة مهامها بشكل طبيعي، أنشأت لجنة وطنية للتحقيق. ونظرا لأن كفاءة بعض أعضائها كانت محل شك، استبدلت هذه اللجنة بهيئة أخرى لم تستطع هي الأخرى أن تعمل. وفي الوقت الحالي، هناك لجنة شكلها الرئيس الراحل نتارياميرا وتتألف من ثلاثة من كبار القضاة التوتسي ومكلفة بالتحقيق في ظروف اغتيال الرئيس ندادي. وبالمثل، شكل المدعي العام للجمهورية في كافة المقاطعات لجان إقليمية للتحقيق في المذابح التي ارتكبت بعد اغتيال الرئيس ندادي. إلا أن كافة هذه اللجان تعتبر من جانب السكان بمثابة هيئات تمثل مصالح التوتسي. ومع ذلك فإن الحكومة مهتمة بضمان أن تمارس وظائفها بما يحقق الارتياح الكامل لسكان بوروندي. وتحقيقا لهذه الغاية، تأمل أن تحظى هذه الهيئات بدعم خارجي، وبأن يقوم أشخاص أجنب ليس لهم علاقة بالوضع في بوروندي بمتابعة تطور التحقيقات. فمن شأن هذا أن يمنح السكان الثقة. كذلك يمكن للحكومة، من جهة أخرى، إضفاء الصفة الرسمية على هذا الطلب في المستقبل القريب.

٨- وردا على سؤال بشأن الجيش البوروندي، أوضح السيد ماكنغا أن الحكومة لا تستطيع، على الرغم من حسن نيتها، حل مشكلة الجيش بدون مساعدة خارجية. وأشار إلى أنه في الوقت الذي تفجرت فيه الأزمة، طلبت الحكومة إرسال قوات للتوسط بين الطرفين تكون مهمتها إشاعة الثقة في البلد وضمان حماية السكان. وكان جزء من البورونديين معاد لهذا الإجراء. وتعيّن على الحكومة أن تأخذ في الحسبان هذا التيار للرأي العام كي لا تُوَجَّج نزاعاً قائماً بالفعل. وفي الوقت الحالي، توجد قوات عسكرية للمراقبة من منظمة الوحدة الإفريقية في أراضي بوروندي، لكنها قد لا تستطيع أن تحقق، بشكل مباشر، إعادة هيكلة الجيش الذي تأمله الحكومة. فهذه المهمة تطرح مشاكل عديدة، وفي هذا المجال أيضا، تحتاج الحكومة إلى اقتراحات ومساعدة. وأضاف السيد ماكنغا أن الجيش لا يتألف على وجه الحصر من رعايا توتسي لأن الهوتو يشكلون فيه مع ذلك أقلية ضئيلة. وبالإضافة إلى ذلك، ليس هناك أي شك في أن بعض العسكريين التوتسي يناصرون السلام لكن الواضح هو أنهم يشكلون أقلية أيضا، والواقع أنه لو كان الأمر على خلاف ذلك، لأمكن فعليا تسوية

الصعوبات. بيد أن جزءاً كبيراً من العسكريين يعارض إعادة هيكلة الجيش، ويؤملون في إعادة الوضع الذي كان سائداً قبل انتخابات حزيران/يونيه ١٩٩٢.

٩- وفيما يتعلق بالقضاء، قال إن العرق التوتسي يشكل الأغلبية هنا أيضاً. وفي هذه الظروف من الصعب جداً أن يجري ممثلون لعرق معين تحقيقات توجه فيها الاتهامات لأعضاء الطائفة الأخرى لأن المعسكرين سوف يتنازعان بشأن النتائج. وهذا هو السبب في أن السلطات تأمل هنا أيضاً في تلقي المساعدة من جانب المجتمع الدولي الذي يمكنه إيفاد شهود إلى بوروندي. وتستطيع الحكومة، من جهة أخرى، إعادة النظر في القانون بحيث لا يقتصر دور هؤلاء الشهود على مجرد دور المراقب وإنما يمنحوا سلطات معينة.

١٠- وفيما يتعلق بالاتفاقات التي يطلق عليها اسم "Kajaga" و"Kigobe"، قال السيد ماكنغا إن المفاوضات لا زالت جارية بشأنها في عاصمة بوروندي. وفي الوقت الحالي يجتمع ممثلون للأحزاب ورئاسة الجمهورية والمعارضة وأعضاء شتى من المجتمع المدني بحضور ممثلين خاصين للأمين العام للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية لمحاولة إعادة السلام إلى البلد ووضع خطة لتقاسم عادل للسلطة. وأضاف السيد ماكنغا أن الحكومة ليست متشائمة بأي حال من الأحوال وأنها ترى، بالإضافة إلى ذلك، أن الوضع ليس ساكناً. وقال إنه يأمل في ظهور نتائج ملموسة في المستقبل القريب.

١١- وفيما يتعلق بالتقرير عن التحقيق الذي أجرته مجموعة من المنظمات غير الحكومية والذي أثير خلال المناقشة، أوضح السيد ماكنغا أن الأشخاص المكلفين بكتابة التقرير الخاص (CCPR/C/98) لم تكن بحوزتهم هذه الوثيقة. وفي غضون ذلك، تلقتها السلطات البوروندية، وليس ثمة شك في أنها سوف تستخلص أفضل ما تحتوي عليه الوثيقة من عناصر. ونظراً لأن السلطات ذاتها هي التي طلبت بإلحاح إجراء هذا التحقيق فلا يوجد ما يدعو إلى الخشية من أنها سوف تصرف النظر عن استنتاجاته. وتنتظر الحكومة البوروندية أيضاً التقرير المتعلق بتحقيق طلبته رسمياً من منظمة الأمم المتحدة. ومن الواضح أنها سوف تلتزم لذلك، باستنتاجات التقرير.

١٢- وردا على سؤال بشأن مسؤولية الحكومة فيما يتعلق بالمذابح والجرائم التي ارتكبت بعد اغتيال الرئيس ندادي، أشار السيد ماكنغا إلى أن بلده شهد في تلك الفترة وضعاً صعباً للغاية. فعدد من كبار القادة اغتيلوا، وطرد أعضاء الحكومة الآخرون، وبوجه عام، أصبحت إدارة الشؤون السياسية والإدارية للبلد في حالة عدم. وفي تلك الظروف، لم يكن باستطاعة الحكومة سوى الدعوة إلى المقاومة. ومع ذلك فإنها سعت، منذ أن تسنى لها أن تفعل ذلك، إلى إعادة السلام إلى البلد كما طلبت بإلحاح مساعدة المجتمع الدولي في هذا الصدد.

١٣- وفيما يتعلق بالأسباب - المباشرة أو العميقة - للأزمة في بوروندي، أوضح السيد ماكنغا أن هناك نوعين من الأسباب: أسباب تاريخية من ناحية، وأسباب ملازمة للوضع الوطني من ناحية أخرى. ويمكن أن تشمل الأسباب التاريخية العداء بين العرقين الهوتو والتوتسي، وواقع أن العرق الذي يشكل الأقلية يحوز السلطة في حين أن عرق الهوتو الذي يشكل الأغلبية لا يتمتع عملياً بأي من الحقوق التي ينبغي أن يمنحها له مركزه. وقد أدت محاولة لإشاعة الديمقراطية في المجتمع البوروندي إلى انتخابات حزيران/يونيه ١٩٩٢

التي دفعت بعرق الهوتو إلى مقاعد السلطة. ونظمت الأقلية التوتوسي الغاضبة من هذه النتيجة محاولة انقلاب في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. ومنذ ذلك الوقت، تحاول الحكومة السيطرة على الموقف، لكن السبب الأساسي للصعوبات هو أن نقل السلطة جرى بطريقة عنيفة. وكان يتعين أن يحدث التحول تدريجياً. وبدلاً من ذلك، فإن العرق الذي يشكل الأغلبية قد انتزع السلطة تقريباً.

١٤- السيد نديكوريو (بوروندي) أعلن أن عملية إشاعة الديمقراطية في بوروندي تعرّضت لتعويق خطير بفعل الأحداث الأساسية التي وقعت مؤخراً، لكن الحكومة الحالية بدأت سلسلة كاملة من المفاوضات مع كافة الشركاء السياسيين، وبوجه خاص، في إطار الاتفاقات التي يطلق عليها "Kigobe و Kajaga" بهدف التمكن من الآن فصاعداً من إرساء السلام والعدل واحترام حقوق الإنسان. ووضعت الحكومة، بصفة خاصة، بالتشاور مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، برنامجاً خاصاً يرمي إلى إصلاح النظام القضائي ونظام الأمن وتنظيم القضاء، وإتاحة التدريب لكوادر الدولة وأفراد الجيش والشرطة. وينبغي التعلل بأمل أنه بفضل المساعدة التقنية، سيصبح تطبيق هذا البرنامج تسوية المشاكل التي تواجه بوروندي.

١٥- السيدة نشيميريمانا (بوروندي) أعلنت، للأسف، أنه حتى لو أمكن إيجاد حل سياسي للنزاع الذي يمزق بوروندي، لا يوجد ما يضمن في الظروف الحالية المحافظة على السلم والأمن في البلد بشكل دائم. وقالت إنه يمكن للمجتمع الدولي في هذا الصدد أن يتدخل للتقريب بين الأطراف المتنازعة ودفعها إلى إجراء حوار صريح. والواقع، كما قالت، فإن متدخلاً من الخارج متحرراً من أي تحيز ويدرك مع ذلك المشاكل المطروحة، هو وحده الذي يمكن أن يسهم في "نزع سلاح النفوس" وإقناع جميع البورونديين بأن كل شخص له الحق في الحياة. ومن ثم فإن على المجتمع الدولي دوراً غاية في الأهمية يؤديه في بوروندي ليس فقط من خلال تقديم مساعدة مادية وإنما أيضاً، وبوجه خاص، من خلال تقديم مساهمته في تحقيق المصالحة بين كافة عناصر المجتمع البوروندي.

١٦- السيد ماكنغا (بوروندي) أضاف أن السلطات التي كانت قائمة في الماضي عارضت مجيء أي مراقب من الخارج للتحقق من الوضع ميدانياً، لكن الحالة تختلف بشكل جذري من الآن فصاعداً: فالسلطة الحالية ليس لديها ما تخفيه، كما تطلب بإلحاح من كافة ذوي النوايا الحسنة التقدم لمساعدتها ميدانياً. فالأحداث التي تدور في رواندا تترتب عليها آثار خطيرة جداً بالنسبة للوضع في بوروندي. ومن المؤسف، في هذا الصدد، أن المجتمع الدولي لم يكن، في الوقت المناسب، على قدر كافٍ من الحساسية تجاه الوضع في رواندا لأنه لو كان اتخذ تدابير، على وجه السرعة، فربما كان من الممكن تفادي الكارثة. فالأمر لا يتعلق بتدخل في الشؤون الداخلية لدولة وإنما بتدخل إنساني بناء على طلب الحكومة ذاتها.

١٧- وأضاف قائلاً إن السبب الذي يحاول الفلاحون البورونديون من أجله أن يتسلحوا إلى أكبر حد ممكن هو أنهم يشعرون بالخطر من مجموعات السكان التي يمكنها الحصول على الأسلحة سواء من أفراد الشرطة أو الجيش. هنا أيضاً يمكن للمجتمع الدولي معاينة الوضع ميدانياً. وبشأن مسألة اللاجئين، أعلن السيد ماكنغا أنه عقب تولي الجبهة الوطنية الرواندية السلطة عاد روانديون كانوا في بوروندي إلى بلدهم في حين أن البورونديين، سواء من الهوتو أو من التوتوسي الذين طردوا على أيدي الجبهة الوطنية الرواندية في رواندا قد عادوا بشكل جماعي إلى بلدهم الأصلي. ومن ثم فإنهم ليسوا لاجئين بالمعنى المحدد للكلمة، وإنما جماعات

من السكان المشردين صفر الأيادي بصورة كاملة. وأخيراً، وفيما يتعلق بالمجرمين الذين اغتالوا الرئيس ندادي، أعلن السيد ماكنغا أن السلطات البوروندية لا تجهل أن من بينهم عسكريين لكن لا توجد في الوقت الحالي آلية ملائمة تتيح القبض على العسكريين، وتكابد الحكومة صعوبات كبيرة في هذا الميدان، بصفة خاصة، نظراً لأن بعض المسؤولين المفترضين فروا إلى الخارج. ومع ذلك، فإن الحكومة لا تيسر بأي حال الافلات من العقاب، ولهذا السبب طلبت إجراء تحقيق تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة من أجل تسليط كافة الأضواء على هذا الاغتيال.

١٨- الرئيس دعا أعضاء اللجنة إلى توجيه أسئلة إضافية للوفد البوروندي، إذا كانوا يرغبون في ذلك.

١٩- السيد برادو فاييخو أعرب عن رغبته في معرفة الفرق الأساسي بين الهوتو والتوتسي. فالواقع أن أعضاء العرقين متساوون، من حيث المبدأ. فإذا كانوا يتقاتلون، تساءل هل يعود السبب في هذه الإبادة الجماعية إلى اختلافات في الانتماء الديني أو السياسي أو الإثني أو حتى في التعليم؟ وسأل السيد برادو فاييخو بالإضافة إلى ذلك عن أي من الجماعتين الإثنتين كان قتلها أكثر عدداً، وما هو تكوين الجيش وقوات الأمن؟

٢٠- السيدة شانيه طلبت إيضاحات عن التقرير الخاص للأمم المتحدة الذي من الواضح أنه موضع انتظار، وأعربت عن أملها في معرفة ما إذا كانت هناك أي صلة بين هذا التقرير وتقرير اللجنة الدولية للتحقيق التي تتألف من ممثلين لمنظمات غير حكومية.

٢١- السيد فينرغرين أشار إلى ما قالته السيدة نشيميريماننا بشأن ضرورة "نزع سلاح النفوس"، فتساءل عما إذا كانت الكنيسة أو البابا استطاعا، بالنظر إلى التراث المسيحي لبوروندي، التدخل لتشجيع تحقيق نزع السلاح هذا.

٢٢- السيد سعدي قال إنه تأثر بالنداء الموجه من أجل تدخل المجتمع الدولي لكنه يود إطلاعه على الهدف المحدد لهذا التدخل ونطاقه. فهل سيكون بمثابة بعثة تحقيق بسيطة، وماذا ستكون جدواه؟

٢٣- السيد ماكنغا (بوروندي) رد على سؤال السيد برادو فاييخو فأعلن أنه من الصعب وصف الاختلاف القائم بين الهوتو والتوتسي. فالنقطة الهامة هي أن المستعمرين وضعوا معايير لم تكن موضوعية. كما أن النظم المتعاقبة اتخذت موقف المحاباة للتوتسي الذين كانوا يحتلون أعلى مناصب الجيش والقضاء والتجارة والادارة. ونحى الهوتو إلى وظائف ثانوية. ومن ثم فإن المشكلة هي مشكلة سوسولوجية فاقمها الاستعمار لكن لا يوجد بشكل جوهري بين أفراد العرقين اختلاف من الناحية البدنية أو من حيث الانتماء الديني أو السياسي. فالأحداث المأساوية التي حدثت في بوروندي تعزى إلى الاحساس القائم بين السكان باختلافات خلقت بشكل مصطنع بين العرقين. فبين أفراد الجيش وقوات الأمن لا يزال التوتسي اليوم هم الأكثر عدداً من الهوتو على الرغم من الاجراءات التي اتخذها الرئيس نتارياميرا لفرض معايير تنطوي على قدر أكبر من المساواة. والواضح أنه بسبب الانقسام المتفاقم لن يتغير الوضع في القريب العاجل. وبشأن السؤال المتعلق بأي من العرقين كان قتلاه أكثر عدداً، أعلن السيد ماكنغا أنه لم يتسن بعد تعداد القتلى، وهنا أيضاً، يمكن

للمجتمع الدولي أن يساعد السلطات البوروندية في إجراء تحقيقات محايدة حرصاً على عدم تزييف الأرقام من جانب هذا المعسكر أو الآخر.

٢٤- السيدة نشيميريماننا (بوروندي) ردت على سؤال السيد فينرغرين بشأن دور الكنيسة في بوروندي فأعلنت أن الوضع يثير الدهشة إلى حد كبير: فالواقع أن المسيحيين يمثلون ٧٠ في المائة من السكان لكن رسالة السلام والتسامح التي تبثها الكنيسة لم تعد تصل، فيما هو واضح، إلى متلقيها منذ أكثر من ٣٠ عاماً. ومع ذلك، قالت إن الكنيسة تبذل جهوداً في أرض الواقع لكن هذه الجهود غير كافية، ومن الملح أن ينوب المجتمع الدولي عنها في هذا السبيل.

٢٥- السيد ماكنغا (بوروندي) أوضح فيما يتعلق بما أثارته السيدة شانيه أن السلطات البوروندية المختصة قدمت طلباً خاصاً إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة من أجل إجراء تحقيق دولي ميداني فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وخلال الفترة التي أعقبت ذلك التاريخ من أجل تسليط كافة الأضواء على هذه الأحداث واكتشاف المسؤولين عنها. ورداً على السؤال الذي وجهه السيد سعدي، أعلن السيد ماكنغا أن الحكومة ستحدد القطاعات التي يمكن للمجتمع الدولي أن يتدخل فيها، لكن الميادين ذات الأولوية هي الجيش والقضاء، والمساعدة التقنية وتعداد السكان لأن أي حكومة لم تقبل حتى الآن إجراء تعداد رسمي للهوتو والتوتسي.

٢٦- الرئيس دعا أعضاء اللجنة إلى تقديم ملاحظاتهم الختامية.

٢٧- السيد نديايي شكر الوفد البوروندي على الصراحة التي رد بها على أسئلة أعضاء اللجنة، حتى لو لم تكن هذه الردود محددة بإحكام دائماً بسبب نقص المعلومات والوقت. وقال إن الوضع في بوروندي لا يزال يثير قلقاً بالغاً لكن المهم هو أن تدرك السلطات البوروندية المشاكل التي ما فتئت تواجه البلد. وأضاف إن الوفد البوروندي قال عن حق إنه ينبغي "نزع سلاح النفوس"، لكنه يخشى أن تستغرق هذه العملية كثيراً من الوقت لأن المنازعات الداخلية، على خلاف النزاعات الدولية، من الصعب للغاية نسيانها نظراً لأن الأعداء يواصلون العيش معاً على نفس الأرض. وبالإضافة إلى ذلك، أوضح السيد نديايي أن التقارير استرعت الانتباه إلى وقوع ما يقرب من ٥٠٠ قتيل بين اللاجئين القادمين من رواندا الذين قبض عليهم الجيش البوروندي عند الحدود، وهو ما يتعين التحقق منه، لكنه أمر يثير الجزع على أي حال.

٢٨- وفيما يتعلق بعمليات القبض، قال: صحيح إن المؤسسات غير مستقرة، والجيش والدرك لا يحوزان الثقة والسلطات قلما تستطيع القبض على الناس دون أن تزيد من تعقيد وضع غير يسير بالفعل. لكن ينبغي عدم ترك الأمور على حالها. ولعله في استطاعة بوروندي إنشاء لجان تحقيق عن طريق إشراك عدد من غير مواطنيها فيها وطلب مساعدة دولية تحقيقاً لهذا الغرض.

٢٩- وفيما يتعلق بالتمييز بين العرقين المتجاهين، أعلن السيد نديايي أنه يمكن أن نجد داخل أسرة بوروندية واحدة أفراداً توتسي وآخرين هوتو، وأن هناك توتسي تقدميون ويحبذون تحقيق تعاون على قدم المساواة مع الهوتو، وكذلك هناك هوتو معتدلون لا يريدون انتزاع السلطة بأكملها. وهؤلاء جميعاً يشكلون

عناصر ايجابية يتعين الاستفادة منها. وقال السيد ندياي إن السيدة شانيه ذكرت حقيقة أساسية هي أنه ينبغي تشكيل المؤسسات على نحو يؤدي إلى مواصلة أداء عملها إذا تغير المسؤولون فيها. وينبغي التخفيف من النزعة الرئاسية الأفريقية واستبدالها بالممارسة الجماعية للسلطة. ويتعين فهم أن العرقين محكوم عليهما بالتعايش، وهذا ليس بالأمر السهل لا سيما وأنهما لا يقطنان منطقتين مختلفتين وإنما يعيشان بشكل مختلط. ولم تكن النزاعات التي تضعهم وجهاً لوجه قائمة قبل عهد الاستعمار. وإنها بدأت، فقط بعد أن بدأ العرقان يتقاتلان وعندما بدأت الصفوات المثقفة والحائزون على الدبلومات الذين يعرفون حقوق الإنسان يخدمون السكان من خلال توجيه نداءات تدعو إلى الكراهية، وذلك من أجل الاستيلاء على السلطة. وقال السيد ندياي إنه ينبغي وقف هذا المنهج في السعي إلى السلطة.

٣٠- وأضاف قائلاً يبدو أن الوفد البوروندي لم يفهم معنى كلمة السيدة هيغينز التي قالت إنه على الرغم من ٣٥٠ سنة من التضاد بين البيض والسود، وسجن نيلسون مانديلا مدة ٢٧ سنة أراد أهل جنوب أفريقيا بناء جنوب أفريقيا غير عنصرية، ويسعون للتوصل إلى ذلك. وقد فهم سكان هذا البلد أنه ينبغي لهم أن يعيشوا معاً وأن يأخذوا في الحسبان وجهات نظر الأقليات، وأن ينظروا إلى ممارسة السلطة انطلاقاً من مبدأ "صوت واحد للشخص الواحد" دونما استثناء. والواقع أن الديمقراطية تفترض وجود أغلبية لكنها تفترض أيضاً وجود أقلية، وإذا شعرت الأقلية أنها ستغدو عرضها للسخرية في حالة وصول الأغلبية إلى السلطة فإنها ستفعل كل شيء من أجل مقاومة ذلك، وأضاف السيد ندياي أنه ينبغي للسلطات البوروندية أن تمنع فكرها في تجربة جنوب أفريقيا.

٣١- ثم تناول السيد ندياي مسألة المساعدة التقنية فأعلن أن حكومة بوروندي سوف تحصل عليها إذا قدمت طلبات محددة بعد التفكير في احتياجاتها، وإذا توجهت بهذه المطالب إلى مختلف المنظمات المختصة، لا سيما مركز حقوق الإنسان واللجنة المعنية بحقوق الإنسان ذاتها.

٣٢- ومضى يقول إن الوفد البوروندي تحدث عن حكومة وحدة وطنية وهو أمر حسن، لكن هذه الحكومة ينبغي أن تكون أولاً متعددة الإثنيات. وينبغي ألا يصبح جهاز الدولة في أيدي جماعة إثنية واحدة، ويتعين من أجل تحقيق ذلك، على سبيل المثال، في الإدارة، أن يحل بشكل منظم محل التوتسي الذين يحالون إلى التقاعد أفراد من الهوتو، وأن يطبق الشيء ذاته في الجيش والدرك. وبالنسبة للجهاز القضائي، ينبغي البدء باستحضار قضاة من الخارج مثلما فعلت بلدان أفريقية فتية أخرى. وبمجرد تحقق فهم جيد للواقع، ينبغي السعي من أجل تعديله عن طريق إعادة تحقيق التوازن فيما يتعلق بمشاركة العرق الآخر في إدارة جهاز الدولة. ولا يكفي أن يوضع على رأس الدولة، مثلما حدث في رواندا، رئيس جمهورية ورئيس وزراء من الهوتو المعتدلين مع الاحتفاظ بالسيطرة الفعلية على السلطة.

٣٣- وفي الختام، نصح السيد ندياي بوروندي بالحرص على انتهاج سياسة تواصل جيدة واستبعاد كافة أوجه التطرف والعمل من منظور مصالح حقيقية يمكن عندئذ أن تغدو دائمة. ويمكن لبوروندي أن تطلب تحويل قوة الحماية الحالية إلى قوة توسط من شأنها لو كانت بحجم يكفي لفرض احترامها على الجيش الوطني أن تتيح للبورونديين استعادة الثقة والقبول ليس فقط بالتخلي عن الأسلحة النارية وإنما أيضاً بوقف استخدام أدوات العمل في الأرض لزرع الموت.

٣٤- السيدة إيفات قالت إنها تشكر الوفد البوروندي على الصراحة التي عرض بها الموقف في بوروندي الذي يتسم للأسف بعدم قدرة الحكومة على تطبيق سياستها، بسبب مقاومة أقلية تحتل مناصب رئيسية في الجيش والجهاز القضائي، وتتشكل فيما يبدو، من التوتسي، في حين استبعد الهوتو بشكل واضح من الوصول إلى السلطة والموارد. غير أنه يبدو أن انتهاكات حقوق الإنسان يمكن نسبتها إلى الجماعتين الإثنتين، وإلى الجيش، ومن الواضح أن جل اهتمام اللجنة يتمثل في منع تكرار انتهاكات من هذا القبيل، وعدم ترك مرتكبيها دون عقاب. لكن هناك عقبة في بوروندي تتمثل في عدم ثقة السكان في السلطة القضائية والجيش والقوى الأخرى في البلد. كما أن الجيش، من جهة أخرى، ليس على استعداد لمساندة الحكومة ولا سيادة القانون. فما هو العمل في هذا الظروف؟

٣٥- وأضافت تقول إن السيد ندياي أشار إلى الحلول التي يراها لهذه المشكلة الضخمة وأن بوروندي تطلب من المجتمع الدولي قوة حماية من أجل استعادة الثقة في الجيش، لكن هذا يتطلب في رأي السيدة إيفات أن يعلن قادة الجيش استعدادهم للتعاون في إحداث التغيير لأنه بدون ذلك ستكون قوة التوسط هذه عاجزة. وفي مواجهة جيش لا تسيطر عليه السلطة المدنية، ونظام قضائي فقد ثقة السكان، تحتاج السلطات البوروندية إلى مساعدة خارجية، وإلى وجود مراقبين بل وقضاة أجنب كما قيل. لكن السيدة إيفات ترى أنه ينبغي، بوجه خاص، أن يكون هناك اقتناع في قمة الجهاز القضائي بأن الأوضاع ينبغي أن تتغير، والشرعية ينبغي أن تحترم.

٣٦- وأضافت تقول إن عدة طلبات قد وجهت إلى اللجنة وأنها ستقدم، في الوقت المناسب، توصيات في هذا الصدد. وتشارك السيدة إيفات الوفد البوروندي رأيها الذي أكد فيه أن إعادة هيكلة السلطة واقتسامها لا يمكن أن يتحقق بدون دعم خارجي، لكنها قالت إنها لا ترى بعد بشكل جيد، الشكل الذي يمكن أن يتخذه هذا الدعم. وفي رأيها، لا يمكن تحقيق أي شيء بدون التزام وإرادة قويين من جانب المعسكرين المتعادين: ألا وهما الأغلبية التي تضطلع بالحكومة حالياً والأقلية التي يبدو أنها تحوز السلطة الفعلية. إذ ينبغي لهاتين الجماعتين أن تقبلتا تعديل توازن السلطة وبناء مجتمع جديد يحل فيه التسامح محل الخوف، ويتعين من أجل تحقيق ذلك، احترام الشرعية. وأضافت تقول إن هذه المهمة ضخمة وأن اللجنة ستعمل على تقديم مساعدتها لبوروندي.

٣٧- السيد أغيلار أوربينا قال إنه يؤيد كافة الملاحظات التي قدمها السيد ندياي ويعلن أن المشكلة التي يطرحها الوضع في بوروندي معقدة ودقيقة جداً، وأنه من الصعب اقتراح حلول ملموسة. فهناك أولاً وقبل كل شيء الاختلاف بين العرقين الرئيسيين (من بين الأعراق الأربعة التي يتألف منها البلد)، اللذين من الواضح أن النزاع بينهما ليس له جذور تاريخية. ومن ثم، فإن السيد أغيلار أوربينا يعتبر ذلك النزاع بالأحرى بمثابة تنافس على السلطة. والمسألة تتمثل إذن، كما طلب سفير بوروندي، في نزع سلاح النفوس في هذا البلد وإدناء عسكرة المجتمع. وتساءل قائلاً: ألا يدعو إلى الدهشة أولاً وقبل كل شيء أن بلداً يمثل هذا الصغر لديه جيش قوامه ٢٢ ٠٠٠ رجل؟

٣٨- ويرى السيد أغيلار أوربينا أن هناك في بوروندي دولة داخل الدولة أو بالأحرى عدة دول داخل الدولة ألا وهي: الجيش، والسلطة القضائية، والأحزاب السياسية بصفة خاصة. وإزاء وضع من هذا القبيل، يرى أنه ينبغي البدء باتخاذ تدابير لبناء الثقة (Confidence-building measures) من أجل العمل على أن يصبح أقوياء

من يُعتَبَرُونَ اليوم ضعفاء. وينبغي أن يكون الحائزون للسلطة مقتنعون بأنه عندما يتغير القابضون على السلطة فإن الوافدين الجدد لن يعاملوا من سبقوهم، كما عاملهم هؤلاء. وفي هذا الصدد، قال إن السيد ندياي على حق في التركيز على أهمية انتهاج سياسة تواصل جيدة، وتوفّر وعي بالمشاكل القائمة.

٣٩- وأضاف السيد أغيلار أوربينا أنه يؤيد أيضاً آراء السيدة إيفات والسيد ندياي المتعلقة بالدعوة إلى تدخل المجتمع الدولي التي وجهها الوفد البوروندي. وقال إنه يعتبر اهتمام المجتمع الدولي بالوضع في بوروندي ليس محلاً لأي شك وحتى إذا كان لا يستطيع اقتراح أي تدبير خاص محدد، فإن لديه اليقين في أن التعاون الدولي سيتجلى على نحو مفيد. ودعا في الختام إلى تأمل المثل الذي تقدمه جنوب أفريقيا حيث تتعايش جماعتين بشريتين شديدي الاختلاف، وإلى دراسة تدابير الثقة التي اتخذت هناك بين مختلف مكونات السكان.

٤٠- السيد الشافعي أشار في المحل الأول إلى أن اللجنة تنظر في التقرير الذي قدمته بوروندي عقب قرار خاص للجنة يرمي إلى تحديد ما إذا كان هناك انتهاك للمواد ٤ و ٦ و ٧ و ٩ و ١٢ و ٢٥ من العهد (انظر CCPR/C/98). وأضاف قائلاً إنه يستنتج للأسف من الحوار الذي أجرته اللجنة مع الوفد البوروندي أن هناك مواد أخرى من العهد كانت أيضاً موضع انتهاك إلى حد بالغ هي: المادة ١٤ (ضمانات الإجراءات القانونية)، المادة ١٧ (التدخل في الحياة الخاصة)، والمادة ١٨ (حرية المعتقد والدين)، والمادة ١٩ (حرية التعبير)، والمادة ٢١ (حرية الاجتماع)، والمادة ٢٢ (حرية تكوين الجمعيات)، والمادتين ٢٣ و ٢٤ (حماية الأسرة والطفل) وبصفة خاصة المادة ٢٦ (مساواة الجميع أمام القانون). وقال السيد الشافعي إنه يأمل نظراً لأن اللجنة لا يتوافر لديها الوقت الكافي لبحث الوضع عن كثب، أن تفعل ذلك عندما تقدم بوروندي تقريرها الدوري الثاني. وقال إنه لم يذكر المادة ٢٧ لأن السلطات البوروندي لا تعترف بوجود أقلية وأغلبية. ومع ذلك، إذا كانت مجموعة من سكان بوروندي قد عانت من التمييز، فإن الحل يتمثل في اتخاذ تدابير ايجابية لصالح أولئك الذين عانوا من هذا التمييز سواء كانوا من الأقلية أو من الأغلبية.

٤١- وثانياً، تساءل ما الذي ينبغي عمله؟ وأضاف أن الوفد البوروندي قال إن الوضع لم يعد هو نفس الوضع الذي كان قائماً في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، وأن هناك حكومة تتولى الآن السلطة وتعمل، وأن الجيش في السلطة أيضاً بينما هناك افتقار إلى الموارد المالية. وتبذل الحكومة جهودها لإدخال إصلاحات لكنها تصطدم بمقاومة متعددة - مقاومة من الجيش والشرطة والأوساط القضائية. وتيمم بوروندي أبصارها نحو المجتمع الدولي طالبة منه العون والمساعدة. ومع ذلك تساءل السيد الشافعي كيف يمكن مساعدة بلد في حالة ضياع؟ وأضاف أن منظمة الوحدة الأفريقية ذاتها لم تفعل شيئاً، فيما هو واضح، للتقريب بين الزمر القائمة إلا إذا كانت هي أيضاً قد لقيت مقاومة. ويمكن التساؤل عما إذا كان من شأن أي تدخل دولي أن يؤدي إلى وقوف بعض الزمر ضده.

٤٢- السيد برادو فاييخو أعلن أنه يعرف الوضع في بوروندي الآن بشكل أفضل. ويشجب بشدة ما حدث وما لا يزال قائماً، بصفة خاصة، بشأن الإفلات من العقاب الذي ينعم به المسؤولون عن عملية إبادة جماعية واضحة. ففي حالة من هذا القبيل، يكون أول التزام على الدولة هو تحديد هؤلاء المسؤولين وتقديهم إلى ساحة العدالة، لا سيما وأن العناصر الرئيسية منهم، هي من القوات المسلحة ومن رجال إدارات أمن الدولة. غير أن ذلك لم يحدث.

٤٣- ومن الصعب تقديم توصيات للسلطة البوروندية التي من المؤكد أنها في وضع أفضل بشأن معرفة كيفية الخروج من هذا الوضع. وقال السيد برادو فاييخو إنه يؤيد فكرة إنشاء لجنة تحقيق وسلام بدعم من المجتمع الدولي تكلف بالتعاون مع السلطات وتقديم توصيات. وقال إنه إذا كان التعاون الدولي ضرورياً، فإنه ينبغي أن يتضاعف على الصعيد الداخلي بإرادة وعمل قويين من جانب السلطات الوطنية. وينبغي أن تتوافر الإرادة السياسية لتعديل الهياكل التي تعتبر منشأ الأوضاع التي نشجبتها اليوم، وإعادة النظر في تنظيم الدولة والقيام بحملة تثقيف للجمهور من أجل تطوير العقلية وتشجيع الاحترام المتبادل والتعايش الذي يتسم بالتوافق لا سيما بين قطاعات السكان التي لا يفصل بينها سوى أقل القليل، في نهاية المطاف. وأضاف أن الوفد البوروندي ذاته قال إنه من الصعب جداً شرح فيم تكمن الاختلافات بين الهوتو والتوتسي.

٤٤- وأضاف السيد برادو فاييخو أنه مقتنع، شأنه في ذلك شأن الوفد البوروندي، بضرورة نزع سلاح النفوس وتحقيق تغييرات عميقة على الصعيد الداخلي. ويرى أن ذلك لا يمكن أن يأتي من الخارج وإنما يتطلب عملاً مشتركاً من كافة مسؤولي الدولة من أجل استخدام كافة الوسائل التي تتيح إنهاء وضع أدى إلى وقوع هذا العدد الكبير من القتلى، وتسبب في معاناة كثير من الناس. فالواضح هو أن المشكلة ليست مشكلة دينية ولا سياسية، ولعلها من آثار الاستعمار، لكن الاختلافات ليست كبيرة جداً بحيث تحول بين الجماعات الإثنية القائمة وبين إمكانية أن تعيش في وئام.

٤٥- السيد سعدي قال إنه تأثر بصراحة الوفد البوروندي وبالنداء الذي وجهه إلى المجتمع الدولي. لكنه يؤكد أن ذلك ليس إلا وجهاً واحداً للمشكلة ويتعلق الوجه الآخر بالشعب البوروندي ذاته وبما يتعين عليه أن يفعله للخروج من الوضع الحالي. وبالطبع فإنه يمكن توخي عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية لكن بشرط أن يبذل البورونديون أنفسهم جهودهم على نحو متواز مع ذلك، من خلال القيام بعملية تثقيف للجمهور ومن خلال الانكباب فوراً على المشاكل الأكثر إلحاحاً، أي العمل لعكس الاتجاه الذي أدى إلى النزاع بين العرقين الرئيسيين. وإذا توافرت للكوادر القيادية إرادة التقدم في هذا الاتجاه، يعتقد السيد سعدي أنه يمكن عمل الكثير في هذا الصدد. ويحدوه الاقتناع بأن المجتمع الدولي يمكنه الاستجابة للنداء الذي وجهته بوروندي بشرط أن تبدأ هي ذاتها عملية المعالجة لتحقيق الشفاء.

٤٦- السيد فينرغرين قال إنه يشكر الوفد البوروندي على التقرير المكتوب الذي قدمه (CCPR/C/98). فقد استخدم كأساس لحوار تثقيفي مفيد اتسم بردود صريحة أتاح للجنة وللوفد ذاته على السواء فهم المشكلة بصورة أفضل. وقال السيد فينرغرين إنه توصل إلى استنتاج أن أصل الشر، في الحالة التي نحن بصدددها، يكمن في نفوس الناس: فالنفس تسممت وينبغي أن تعالج قبل كل شيء آخر حتى قبل إجراء إصلاح كبير لتنظيم الدولة والجيش والإدارة. ينبغي نزع سلاح النفوس وإحلال السلام داخلها.

٤٧- وأضاف قائلاً إنه كان يعتقد أن ذلك يمكن أن يتحقق في الكنيسة، لكن الإنسان ما أن يجتاز عتبة الكنيسة حتى ينسى رسالة حب قريبه التي استمع إليها. والحال أن هذه الرسالة عبر عنها أيضاً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي مادته الأولى التي تقول: "يولد جميع الناس أحراراً وملتساوين في الكرامة والحقوق" وهم "قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء". وأعرب السيد فينرغرين عن دهشته من أن هذه الحقوق والواجبات الأساسية نادراً جداً ما يرد ذكرها في حين أنها في رأيه تشكل أساس أي تطور واحترام لحقوق الإنسان في العالم.

٤٨- لذا ينبغي البدء بأن يفرس بشكل عميق في النفوس، وعن طريق تعليم علماني أو ديني، الشعور بالأخوة الذي بدونه تظل حقوق الإنسان مفهوماً مجرداً. وهذا هو الذي سيجتهد لتدابير بناء الثقة التي تحدث عنها السيد أغيلار أوربينا أن تحقق آثارها كي يتسنى للسكان تصديق أن السلطات يمكن أن تكون محايدة وهي صفة، من الواضح أنها أساسية فيما يتعلق بالبحث عن حل يكون مرضياً للجميع. وفي الختام أكد فينرغرين للوفد البوروندي أن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ستفعل كل ما في وسعها لمساعدة بلده.

٤٩- السيد فرانسيس قال إنه يرى أن على المجتمع الدولي واجباً في التدخل في بوروندي، كما ينبغي لمنظمة الأمم المتحدة أن تشرع بعمل دبلوماسي، مثلما حدث في حالة هايتي كي يتسنى ضمان احترام حقوق الإنسان.

٥٠- السيدة شانيه شكرت الوفد البوروندي على صراحته، وأشارت إلى أن طلب المساعدة الذي وجهته لبوروندي إلى المجتمع الدولي ينصب أساساً على أفكار خاصة بايجاد حل. إلا أنه من الصعب ايجاد حلول بمثابة معجزات في حين أن ١٤ في المائة من السكان يحتفظون بالسلطة وأن ٨٦ في المائة منهم يرفضون هذا الوضع. وتساءلت قائلة: كيف يمكن إقناع الأقلية التي تحتفظ بالسلطة بأن تقتسمها مع باقي السكان؟ وأضافت أنه من الممكن بالطبع إنشاء لجنة تحقيق تابعة لمنظمة الأمم المتحدة من أجل تحديد من الذي بدأ المذابح وايفاد قضاة لضمان متابعة توصيات تلك اللجنة أو إعادة تحقيق التوازن في التكوين الإثني للجيش لكن لا يمكن تحقيق أي شيء بدون توافق إرادة سياسية حقيقية لدى الجانبين مثلما هو الحال، على سبيل المثال، في جنوب أفريقيا.

٥١- السيدة هيغينز أوضحت أن اللجنة بذلت جهودها للنظر في التقرير الخاص لبوروندي (CCPR/C/98) على ضوء الوضع الحالي في البلد.

٥٢- وقالت إن الوفد أوضح أن الأقلية المسيطرة حاولت نقل السلطة إلى الأغلبية لكن في الوقت الذي كانت الديمقراطية توشك فيه على التحقق، نظمت الأغلبية انقلاباً دموياً. وأضافت السيدة هيغينز أنها تفهم وفد بوروندي عندما أعلن أنه ينبغي الآن التفاوض من أجل العودة إلى نقطة الانطلاق، وقالت إنها تعتبر ذلك هو الحل الوحيد.

٥٣- وفيما يتعلق بتأكيد الوفد الذي مؤداه أن جميع الحقوق الواردة في الرسالة التي وجهتها للجنة إلى الدولة الطرف قد انتهكت، أوضحت السيدة هيغينز أنها ترى أنه لم يحدث انتهاك لأحكام المادة ٤ من العهد. وفيما يتعلق بالحقوق الأخرى، فإن جميع أعضاء اللجنة متفقون على القول بأنها انتهكت فعلاً.

٥٤- وأشارت السيدة هيغينز إلى استحالة القبض على منفذي الانقلاب، فتساءلت عن الوسائل التي بحوزة منظمة الأمم المتحدة وسلطات بوروندي من أجل تحسين الوضع في البلد. وقالت إن المجتمع الدولي يمكن أن يبدأ إجراءات تحقيق أو يسهم في التوفيق بين الطرفين لكن إعادة هيكلة السلطة القضائية والجيش ينمان عن صعوبة شديدة. وفي هذا الصدد، تعتقد السيدة هيغينز، شأنها في ذلك شأن السيد

ندياي، أنه ينبغي تعزيز تمثيل الهوتو داخل السلطة القضائية. وقالت إن المجتمع الدولي يستطيع تقديم مساعدة تقنية من أجل إعادة هيكلة الجيش، لكن هذه العملية لا يمكن تحقيقها بشكل حقيقي من الخارج.

٥٥- وتأمل السيدة هيغينز في إمكانية تحقيق هذه المهمة الأساسية دون إبطاء.

٥٦- السيد برونو سيلبي أعلن أن التفسيرات التي قدمها الوفد البوروندي عززت اقتناعه بأن النزاعات العنصرية أو العرقية أو القبلية هي طريقة محوّرة، للكفاح من أجل السلطة. ويمكن التعايش بين مختلف الثقافات والإثنيات والأقليات إذا مورست السلطة على أساس من الاحترام المتبادل. ومن ثم، ينبغي للسلطات أن تبذل جهودها بمساعدة المجتمع الدولي لإقامة مؤسسات ديمقراطية. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي هو وقف الحلقة المفرغة لانتهاكات حقوق الإنسان.

٥٧- السيد بوكار قال إنه يؤيد ما أعلنه المتكلمون السابقون. ويود العودة إلى تناول طلب التعاون الدولي الذي وجهه الوفد البوروندي. ويلاحظ أن القضاة الثلاثة للمحكمة العليا الذين تتألف منهم لجنة التحقيق الوطنية هم من التوتسي وكذلك أعضاء اللجان الإقليمية ولجان المقاطعات التي أنشئت. وتساءل عما إذا كان في الإمكان جعل ايفناد شخصيات أجنبية مهمتها العمل على إعادة الثقة للشعب مرهوناً بضم ممثلين للهوتو إلى لجنة التحقيق. فسيكون تدبير من هذا القبيل دليل على حياد اللجنة كما يظهر أن الدعوة الموجهة للشخصيات الأجنبية لا تستهدف مساندة الأقلية التوتسي.

٥٨- السيد بان أكد أن التدابير التي اتخذت مؤخراً من أجل معالجة الوضع في بوروندي (برنامج إحلال السلام، ونزع سلاح السكان، إلخ.) تدابير قصيرة الأجل، وأنه ينبغي وضع ترتيبات طويلة الأجل. ويرى أن الأقلية التي تتولى السلطة ينبغي أن تتخذ مبادرة الشروع في المصالحة الوطنية كما ينبغي تجديد الهيكل الدستوري للبلد. وذكر أن بوروندي ملزمة بضمان احترام كافة الحقوق المنصوص عليها في العهد. وأعرب عن أمله في أن تتخذ سلطات هذا البلد، دون إبطاء، موقفاً يتفق مع الالتزامات الناجمة عن العهد.

٥٩- الرئيس أعرّب عن اعتقاده بأن الايضاحات التي قدمها الوفد البوروندي أتاحت لأعضاء اللجنة فهم الوضع في بوروندي بصورة أفضل. وقال إنه يأمل أن تتيح المقترحات المحددة العديدة التي قدمت تحسين الوضع فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان في ذلك البلد.

٦٠- وأضاف قائلاً إن حالة بوروندي ليست فريدة من نوعها، فقد خلق الاستعمار منافسات مصطنعة في كثير من البلاد الأفريقية. وينبغي أن تتحلّى مختلف الأعراق بما يكفي من الحكمة بحيث تقبل العيش معاً.

٦١- وأعرب الرئيس عن أمله في أن تدرس بوروندي عن كثب أحكام العهد، وفي أن تسجل اللجنة حدوث تحسن واضح في ذلك البلد لدى عرض التقرير المقبل.

٦٢- السيد ماكنغا (بوروندي) قال إنه يود ايضاح أن التحقيق في اغتيال رئيس الجمهورية لم يضطلع به ثلاثة قضاة من المحكمة العليا وإنما قضاة من النيابة العامة للجمهورية لدى المحكمة العليا. وقال إن هذا الفارق الطفيف له أهميته لأنه يتعلق بأشخاص ينتمون إلى القضاء "الواقف".

٦٣- وأضاف أن أعضاء الوفد البوروندي تأثروا إلى حد كبير بالاهتمام الذي أبداه الرئيس وأعضاء اللجنة إزاء الوضع في بلدهم، وإزاء الوعد بمساعدة البورونديين على الخروج من هذه الدوامة التي دخلوا فيها. وقال إن الوفد يعد بنقل توصيات اللجنة بصورة أمينة إلى الحكومة.

٦٤- وأشار السيد ماكنغا إلى اقتراح السيد أغيلار أوربينا الرامي إلى عقد مؤتمرات بشأن وسائل تقديم المساعدة لبوروندي. ويرى أن هذه الفكرة ينبغي أن تستغل، وأنه إذا أمكن عقد هذه المؤتمرات في البلد ذاته، فإنها ستسهم بشكل مؤكد في حل المشاكل. وأضاف أنه يأمل، بالإضافة إلى ذلك، في أن يواصل بلده الاستفادة من مساندة اللجنة له.

٦٥- الرئيس أوضح أن اللجنة ستُرسل إلى حكومة بوروندي ملاحظات كتابية تتعلق بالحوار الذي أجرته مع الوفد.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠